# الأحزاب والحركات الإسلامية في الأردن ١٩٩٢- ٢٠٠٣م

Islamic parties and movements in Jordan (1992 – 2003)

أ.م.د. بشار حسن يوسف
**Asst. Prof. Dr. Bashar Hassan Youssef**
جامعة الموصل / كلية التربية الاساسية
**Mosul University / College of Basic Education**
**E-mail:** Dr.bashar.alokla@uomosul.ed

**الكلمات المفتاحية: الاحزاب، الحركات، الأردن، جبهة العمل، الحركة العربية الإسلامية، حزب الوسط.**

**Keywords: Parties, movements, Jordan, Jabh Alamal, The Arab Islamic Movement, Alwsaat party.**

**الملخص**

شـهدت المملكة الأردنية الهاشـمية بعد عام ١٩٩٢ ظهور العديد من الأحزاب والحركات الإسلامية التي اسست على اثر التحول الديمقراطي التي شهدتها المملكة، ومارست تلك الأحزاب والحركات دورا في السـاحة السـياسـية الأردنية إذ دخلت العمل السـياسـي وتبنت المواقف وفق منطلقاتها الفكرية ورؤيتها وبما يتماشى مع قانون الأحزاب السياسية الذي صدر عام ١٩٩٢ في الأردن. ومن هنا جاء البحث ليسلط الضوء على الأحزاب والحركات الإسلامية والمتمثلة بجبهة العمل الإسـلامي والحركة العربية الإسـلامية الديمقراطية ( دعاء) وحزب الوسـط الإسـلامي من خلال التعرف على بداياتها ونشـأتها وبيان مواقفها من المفاهيم السـياسـية المتمثلة بالديمقراطية والتعددية الحزبية والمرأة فضـــلا عن بيان مواقفها من القضـــايا الداخلية المتمثلة بعلاقتها مع الحكومة وواقعها في الانتخابات النيابية.

**Abstract**

After 1992, the Hashemite Kingdom of Jordan witnessed the rise of many Islamic parties and movements that had been founded due to the democratic transformation in the Kingdom. These parties and movements played a role in the Jordanian political arena as they entered political life and adopted positions according to their intellectual vision, consisting with the Political Parties Law that issued in (1992) in Jordan. Hence, the research try to shed light on the Islamic parties and movements represented by the Islamic Action Front, the Arab Islamic Democratic Movement (Duaa) and the Islamic Centre Party by identifying their beginnings, emergence and their position on political concepts such as democracy, partisan pluralism, women as well as on internal issues like their relationship with the government and the parliamentary elections.

**المقدمة**

يعد التيار الإســـلامي إحدى الاتجاهات الســـياســـية المهمة في تاريخ المنطقة العربية، ويتمتع بدعم جماهيري واسـع، سـيما في المملكة الأردنية الهاشـمية، إذ تنطلق الاحزاب والحركات الإسلامية من منهجية واضـحة في العمل الإسلامي تتمثل من كون الاسلام رسالة شاملة وعقيدة وشريعة ونظام للحياة، وان السياسة جزء من الدين واحد الاليات في ادارة المجتمعات واصـلاحها لتحقيق مقاصد الشريعة، ويتخذ جميع الوسائل الاخلاقية التي تنسجم مع الأهداف السامية للرسالة الإســلامية، وتعتمد على أسـلوب الدعوة بالتي هي احسـن والحكمة والحوار والوسـائل السـلمية واعتماد الشورى والديموقراطية.

وقد شـــهدت المملكة الأردنية الهاشـــمية بعد عام ١٩٩٢ ظهور العديد من الأحزاب والحركات الإسـلامية التي اسسـت على اثر التحول الديمقراطي التي شـهدتها المملكة، ومارسـت تلك الأحزاب والحركات دورا في السـاحة السـياسـية الأردنية إذ دخلت العمل السـياسـي وتبنت المواقف وفق منطلقاتها الفكرية ورؤيتها وبما يتماشـى مع قانون الاحزاب السـياسـية الذي صـدر عام ١٩٩٢ في الأردن.

تكمن أهمية البحث في بيان مسار الأحزاب والحركات الإسلامية التي ظهرت في الأردن بعد عام ١٩٩٢ والمتمثلة بجبهة العمل الإسـلامي والحركة العربية الإسـلامية الديمقراطية (دعاء) وحزب الوسط الإسلامي.

اقتضـــى البحث تقسـيمه الى تمهيد ومقدمة وثلاثة مباحث تناول التمهيد البدايات الأولى للأحزاب والحركات الإسلامية في الأردن في حين تطرق المبحث الاول الى نشأة وتطور الاحزاب والحركات الإسـلامية ١٩٩٢– ٢٠٠٣ وجاء المبحث الثاني ليبين موقف الاحزاب الإسـلامية من المفاهيم السـياسـية المتمثلة بالديمقراطية والتعددية الحزبية والمرأة اما المبحث الثالث فقد خصـص لبيان موقف تلك الاحزاب من القضـــايا الداخلية المتمثلة بالعلاقة مع الحكومة وواقع الاحزاب في الانتخابات النيابية، كما ضم البحث خاتمة احتوت أبرز ما توصلت اليه الدراسة من نتائج.

**التمهيد**

**البدايات الأولى للأحزاب الإسلامية في الأردن**

تعود البدايات الأولى للأحزاب والحركات الإسلامية في الأردن الى سلسلة التشريعات والقرارات السياسية التي اتخذتها الحكومات الأردنية منذ بداية تأسيسها والتي ساهمت في بروز الظاهرة الحزبية في الأردن سيما الأحزاب والحركات الإسلامية التي كان لجمعية الاخوان المسلمين دورا في تأسيسها وقيادتها.

**اولاً – نظرة في الدستور وقانون الأحزاب الأردنية.**

بدأت الدولة الأردنية بالظهور على شكل امارة سميت بأمارة شرق الأردن عام ١٩٢١ تحت زعامة الملك عبدالله الاول[١]، وصدر القانون الأساس لإمارة شرق الأردن عام ١٩٢٨ والذي كان يعد حينذاك بمنزلة الدستور الاول[٢]، وبعد حصول الأردن على الاستقلال في ٢٥ ايار عام ١٩٤٦ تحول امارة شرق الأردن الى مملكة سميت بالمملكة الأردنية الهاشمية ونصب الامير عبدالله الاول ملكاً عليها ليعلن البدأ بالسير حثيثاً في طريق تشكيل الدولة على غرار النظام السياسي الحديث، إذ اصدر الدستور الأردني الاول عام ١٩٤٧ الذي اخذ بمبدأ الفصل بين السلطات[٣].

وفي عام ١٩٥١ تولى الملك طلال الملكية في الأردن وقام بإصدار الدستور الأردني عام ١٩٥٢ ونص صراحة في المادة ١٦/ ٢ على ان للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية، وذات نظم لا تخالف احكام الدستور [٤]، وتميز هذا الدستور بأهميته إذ نظم الحقوق والحريات العامة تنظيما شاملا وكفل لها ممارسة تلك الحقوق والحريات العامة[٥].

وبعد تسلم الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية عام ١٩٥٣ شهد بداية عهده ازدهاراً للعمل الحزبي والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية إذ صدر عام ١٩٥٥ تشريع اناط بمجلس الوزراء مهمة منح التراخيص الحزبية وجعل سلطته في هذا الشأن نهائية غير مطعونة [٦]، ونتيجة لوجود حالة عدم الاستقرار في المنطقة فضلا عن الارتباطات الخارجية لبعض الأحزاب الأردنية الغي النشاط الحزبي في البلاد بموجب المرسوم الملكي الصادر عام ١٩٥٧، واستمر ذلك الالغاء طوال حقبة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، إذ تم استئناف المسيرة الديمقراطية في عام ١٩٨٩ وسمح للأحزاب السياسية ان تشارك في الانتخابات

وعلى ضوء ما تضمنه الميثاق الوطني عام ١٩٩١ وشرعت الحكومة الأردنية الى اصدار قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ الذي أكد الاخذ بمبدأ التعددية السياسية[٧].

والجدير بالذكر ان الميثاق الوطني الصـــادر عام ١٩٩١ أكد على أهمية إرســـاء دولة القانون والمؤسسات التي تلتزم بسيادة القانون وتستمد شرعيتها وسلطاتها من ارادة الشعب الحرة وأكد التزام جميع السـلطات بتوفير الضـمانات القانونية والادارية لحماية حقوق الأفراد، وأكد على النهج الديمقراطي وضماناته وقواعد تنظيم الاحزاب وضوابطها[٨].

ونتيجة لتلك الضـمانات والتطورات تشـكلت خارطة التعددية الحزبية في الأردن إذ بدأت الأحزاب والحركات الإسـلامية بالظهور في الحياة السياسـية الأردنية بشكل علني، وكانت بدايتها عن طريق سلسـلة من العمليات المتمثلة بمحاولة جماعة الإخوان المسلمين خلق حركة سياسـية إسـلامية تعمل على استيعاب شـخصـيات إسـلامية مستقلة ضـمن جبهة لإخراج حزب سياسـي، ونشوء أحزاب إسلامية جديدة ذات منهج وسطي لتعمل علناً في الساحة السياسية الأردنية[٩].

**ثانياً: جماعة الإخوان المسلمين.**

تعود بدايات جماعة الاخوان المسلمين في الأردن الى العام ١٩٣٤، وهي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين الام التي ظهرت في مصر عام ١٩٢٨ على يد مؤسسها الشيخ حسن البنا[١٠]، وجاءت كمحصلة لسلسلة اللقاءات التي جرت بين الطرفين الأردني والمصري[١١].

جاء تأســيس الجماعة على يد كل من عبد اللطيف ابو قورة [١٢] واســماعيل البلبيســي وابراهيم جاموس وارشــد دروزة وقاســم الامعري[١٣]، وقد اعلن عن تأســيس الجماعة في الأردن بتاريخ ٩[١٤] تشرين الاول عام ١٩٤٥[١٥]، بعد حصولها على موافقة السلطات الأردنية بالتأسيس على اثر الطلب التي تقدمت به للعمل على شكل جمعية خيرية وليس حزب سياسي مستفيدة من التراخيص التي حصلت عليه بموجب قانون الجمعيات الخيرية الأردنية الصادر عام ١٩٤٥[١٦].

وضـعت الجماعة نظاماً أسـاسـياً حددت خلاله مبادئها الاسـاسـية ووسـائلها العامة جاء فيها: العمل على تكوين جيل يفهم الاسلام فهما صحيحا وتطبيقه على نفسه والدعوة اليه، واعتبار الاسلام اساسا للنهضة العربية لما فيه مرونة وتسامح وتصلح في كل مكان وزمان، والعمل على نشـر الثقافة الإسـلامية وتربية الاجيال تربية إسـلامية، فضـلاً عن الدفاع عن العقائد الإسـلامية وآداب الاسلام وحضارته[١٧].

افتتح المركز العام للجماعة في الأردن في ١٩٤٥/١١/١٩ تحت رعاية الملك عبدالله الاول[١٨] وتحت اســـم (جمعية الإخوان المســـلمين )[١٩]، وبدأت الجماعة عملها في المجتمع الأردني بوصـفها جمعية خيرية دعوية تعنى بالشـؤون الاجتماعية والسـياسـية والثقافية، واختارت

لها مراقبا عاما وهو عبد اللطيف ابو قورة ومن ثم محمد عبد الرحمن خليفة[٢٠]، واخذت بفتح العديد من الفروع في مختلف انحاء الأردن ومدنها[٢١].

تمثلت أهم أعمال الجماعة بإقامة الندوات والاحتفالات الإسلامية، والدعوة الى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وساهمت في انشاء الكلية العلمية الإسلامية في عمان، وشاركت كذلك في رابطة العالم الإسلامي والمؤتمرات الإسلامية فضلا عن لجنة نصرة الجزائر والمؤتمر الإسلامي لبيت المقدس[٢٢]، وهناك من يرى أن الجماعة منذ قيامها عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥٦ كان يغلب عليها العمل الاجتماعي العام وكانت تتجنب العمل السياسي المباشر سواء كانت في المشاركة في مجلس النواب أم الحكومة، وعلى الرغم من ذلك كان لها مشاركة في حرب ١٩٤٨ واقامة مدارس للاجئين الفلسطينيين، والكلية العلمية الإسلامية التي تعد منذ تأسيسها وحتى اليوم اهم مؤسسة علمية في الأردن[٢٣].

وبعد عام ١٩٥٦ ونتيجة للتغييرات القيادية التي جرت داخل الجماعة أخذت تتجه نحو العمل السياسي بالتوازي مع اهتمامها بالعمل الخيري والاجتماعي، وشاركت في الانتخابات النيابية ونجح منهم اربعة نواب [٢٤] من أصل اربعين مرشحا[٢٥].

أستمر الإخوان في تعزيز وجودهم في المجتمع الأردني خلال عقد الستينيات الا أن عقد السبعينيات كان العقد الحقيقي لتأسيس الوجود الاجتماعي للإخوان المسلمين في الأردن بسبب صعود المد الإسلامي وتراجع نفوذ التيارات اليسارية بعد حرب عام ١٩٦٧ وكذلك بسبب خروج اغلب المنظمات والقوى الفلسطينية اليسارية من الأردن بسبب احداث ايلول الاسود عام ١٩٧٠ [٢٦]، فضلاَ عن فرض الاحكام العرفية وحالة الطوارئ التي منعت النشاط الحزبي فاصبح المجتمع الأردني ساحة مفتوحة أمام جماعة الإخوان المسلمين لعدم شمولهم بقرار الحظر كونهم جمعية خيرية وليس حزباً سياسياً فاستثمروا عملهم الاجتماعي والخيري وحضورهم في المساجد في نشر خطاباتهم وتغيير الثقافة الاجتماعية[٢٧].

وفي عقد الثمانينيات تعزز حضور الإخوان وتأييدهم في المجتمع وشاركت في التربية والتعليم والجامعات والنقابات والعمل الخيري والتطوعي[٢٨]، وبعد عملية التحول الديمقراطي وصدور قانون الأحزاب السياسية في الأردن رقم ٣٢ عام ١٩٩٢ سعت الجماعة الى البحث عن طبيعة سياسية جديدة تمكنها من ممارسة العمل الحزبي السياسي في ظل القانون وبدأت المشاورات الداخلية لتأسيس حزب سياسي[٢٩].

والجدير بالإشارة ان الاختلاف في الرأي كان واضحا في تأسيس الحزب السياسي من عدمه إذ تبلور داخل الجماعة اتجاهان:[٣٠]

**الأول:** أتجاه رافض لتأسيس الحزب لتزامن القرار مع ظهور حسن الترابي في السودان وتشكيل حزب على انقاض الجماعة والتخوف من تكرار التجربة السودانية، وقد تبنى هذا الرأي والاتجاه رئيس المكتب السياسي للجماعة الأردنية آنذاك (علي الحوامدة ) واكد عدم تأسيس الحزب.

**الثاني:** أتجاه مؤيد لقيام الحزب ليكون الواجهة السياسية لجماعة للجماعة في الأردن وتبنى هذا الاتجاه (اسحق الفرحان)[٣١] بمشاورة الاخوان في مصر والحصول على موافقتهم على التأسيس.

وبعد المباحثات والمشاورات توصل الطرفان الى اتفاق[٣٢] وحل وسط يقوم على أساس تشكيل حزب اسلامي عريض ينطلق من إطار الجماعة نحو إطار جبهوي أوسع، ويظم بين صفوفه مختلف العاملين من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، وتم اتخاذ القرار في تشكيل حزب سياسي يحمل اسم ( حزب جبهة العمل الإسلامي )[٣٣].

## المبحث الأول / نشأة وتطور الأحزاب والحركات الإسلامية ١٩٩٢ – ٢٠٠٣

شهدت الساحة السياسية الأردنية ظهور العديد من الأحزاب والحركات الإسلامية التي مارست دوراً في الحياة السياسية في الأردن، وأخذت على عاتقها قيادة الحركة الإسلامية في الأردن.

### اولاً – جبهة العمل الإسلامي:

يعد حزب جبهة العمل الإسلامي من اكبر الاحزاب الإسلامية الأردنية، والعمود الفقري للتيار الإسلامي، جاء تأسيسه بقرار جماعة الإخوان المسلمين ليكون مكملا لدورهم في الساحة السياسية في الأردن[٣٤].

أسس الحزب في ٨ كانون الاول عام ١٩٩٢[٣٥] بموجب موافقة الحكومة الأردنية على التأسيس[٣٦]، وتألفت هيئته التأسيسية من ٣٥٣ عضوا قاموا بإقرار النظام الاساس للحزب، وعقدوا المؤتمر التنظيمي في ٢٥ كانون الاول عام ١٩٩٢ لانتخاب مجلس شورى ومكتب تنفيذي[٣٧]، واختير اسحق فرحان امينا عاما للحزب وعبد المجيد ذنيبات[٣٨] رئيسا لمجلس الشورى[٣٩]، وضم الحزب الى جانبه العديد من عناصر جماعة الاخوان المسلمين وبعض الإسلاميين المستقلين، الا ان الاخوان كان لهم النفوذ الاكبر في الحزب، واصبح الحزب يعنى بالسياسة بشكل مباشر[٤٠].

وبالرغم من ذلك اكد الامين العام ان جبهة العمل الإسلامي لا يمكن ربطه رأسا بجماعة الإخوان المسلمين في الأردن كون الجماعة ليست حزبا فهي تعنى بالدعوة الى الإسلام الشامل وتطبيقه في جميع مناحي الحياة(٤١).

جاء تعريف الحزب وفق المعنى الذي عرفه امينه العام بأنه حزب سياسي اردني تشكل وفق قانون الأحزاب الأردني في اطار الدستور والميثاق الوطني، وان الحزب محاولة سياسية معاصرة لإيجاد قالب عمل اسلامي حزبي شامل يجمع المواطنين الذين يؤمنون بالفكر الإسلامي والثقافي كحل للمشكلات والتحديات التي تواجه امتنا، وينادون بالعودة الى الذات، وهوية الامة العربية والإسلامية، ويتبنون المشروع النهضوي العربي الإسلامي(٤٢).

اتفق اعضاء جبهة العمل الإسلامي جميعا على ان اولوياتهم سياسية خطابية وبرامجية، والتشريعات التي تقر سلوكيات لا تتفق مع الدين الإسلامي يعارضونها، لأن حرمتها ثابتة في الدين، وأكدوا ان تغييرها يتم من خلال الأطر القانونية والديمقراطية والسلمية والعمل البرلماني التشريعي(٤٣).

اتخذ حزب جبهة العمل الإسلامي العديد من الأهداف الخاصة والتي تمثلت بما يأتي:(٤٤)

١- ضرورة تحقيق مبدأ الحرية المسؤولة للجميع وترسيخ أركان الشورى.

٢- ضمان التعددية السياسية وحرية الرأي أو التعبير للمواطنين وحماية الإنسان كما يؤكده الاسلام.

٣- احترام كيان المرأة وحقوقها المشروعة ودورها في تطوير المجتمع في اطار الفضائل الإسلامية. العمل على اصدار قانون انتخاب جديد يلغي الصوت الواحد واعادة النظر بتقسيم الدوائر الانتخابية بما يحقق العدالة ويفرز مجلسا نيابيا يمثل ارادة الأمة.

وفي الوقت نفسه سعى الحزب من منظور استراتيجي بعيد المدى الى تحقيق الغايات الكبرى والاهداف العامة الأتية: (٤٥)

١- الاسهام في بناء الامة معنويا وماديا، واعداد الأمة لجهاد اعدائها من الصهاينة والمستعمرين، وخدمة القضية الفلسطينية في إطارها العربي والإسلامي والعمل على تحريرها من الصهاينة.

٢- استئناف الحياة الإسلامية للمجتمع والسعي نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف ميادين الحياة.

٣- السعي تجاه وحدة الأمة وحريتها، ومقاومة النفوذ الاستعماري الأجنبي.

واتخذ الحزب لنفسه الشعار القرآني المتمثل بالآية الكريمة ﴿ **وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ﴾ (٤٦) عدت شعاراً رسميا للحزب(٤٧)، وهناك من يرى ان الحزب انفصل عن جماعة الاخوان المسلمين

في اب ١٩٩٤[٤٨] للإعلان عن نفسه بشكل اكثر استقلالية[٤٩]، واعلن قيادات الحزب والجماعة ان الحزب مستقل ماديا وتنظيميا وجميع عناصر الإخوان يعملون ويتحركون وفق قرارات الحزب، ومنذ اعلان استقلالية الحزب عام ١٩٩٤ أصبح واضحا ما تؤكده قيادة الجماعة بأنها لا تتدخل في قرارات الحزب ولا تموله وان الجماعة والحزب كيانان منفصـــلان يجمع بينهما الفكر والعمل الإسلامي المشترك[٥٠].

**ثانياً: الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية ( دعاء ):**

كان أول ظهور للحركة العربية الإســـلامية الديمقراطية (دعاء) مع بداية التحول الديمقراطي في الأردن عام ١٩٨٩ وما واجه نظامه الســـياســـي من ازمات داخلية وخارجية. إذ بدأت البواكير الأولى لتأسيس الحركة في تلك الفترة وحصلت على الترخيص لممارسة نشاطها السياسي في ١٢ نيسان عام ١٩٩٣[٥١].

جاء تأسيس الحركة على يد مجموعة من الشخصيات السياسية الأردنية وهم كل من يوسف ابو بكر وفريد الروسان ومروان سوداج ومنير جرار ومحمد ابو عجمية[٥٢]، وقد جمعت الحركة مزيجا من افكار كثيرة دينية وقومية وماركســـية إذ دعت الى التعايش بين الديانات وبين افكار مختلفة، ونتيجة لذلك ضمت بين عضويتها عناصر مسلمة ومن ذوي الاتجاهات الدينية والقومية وحتى اليسارية في إطار عريض ومرن[٥٣].

تعد الحركة في سلوكها الســياســي" حركة أردنية " مســتقلة جاءت نتيجة توجه النظام السياسي اشراك مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للتحديات والضغوط التي تواجههم، وتعمل في الوسط الأردني وخارجه، ولا تخضع لأي تأثيرات أو ايحاءات عقائدية أو سياسية أو تنظيمية لا تنســجم مع طروحاتها في مختلف نواحي الحياة، وتعد نفســها ممثلة للتيار العقلاني ضمن التيارات الإسلامية[٥٤].

وفي الوقت نفسه استندت الحركة في سلوكها السياسي العام على الصعيدين الداخلي والخارجي الى قاعدة حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار الحياة السياسية التي تريدها[٥٥].

ارتكزت الحركة في فكرها واهدافها على خمس جدليات اســاســية تمثلت بجدلية العروبة والاســـلام وجدلية الديمقراطية والشـــورى وجدلية العقل والنص المطهر والمذهبية الاقتصـــادية الإسلامية والعلاقة الإسلامية المسيحية[٥٦]، وأكدت التزامها بأسسها الفكرية كمرجعية رئيسة لنهجها السياسي العام، وعدت الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة الشاملة فيه مقدسة[٥٧].

تبنت الحركة اهدافا داخلية عديدة وسعت الى تحقيقها وتمثلت بما يأتي: [٥٨]

١- المساهمة بصورة فاعلة في درء المخاطر التي تكتنف الأردن سواء الداخلية منها او الخارجية.
٢- حل الأزمة الاجتماعية من خلال الدعوة الى ان يكون للمجتمع مرجعية وادة تتمثل بالمرجعية الثقافية المكونة من الافكار والمفاهيم والرؤى الانسانية للأمة.

واتخذت حركة دعاء اهداف خارجية عديدة تتمثل بما يأتي: [٥٩]

١- تحرير فلسطين كاملة، وتحقيق الوحدة العربية تحت راية الاسلام، وإعادة الاعتبار والاحترام للعقل والمساهمة في تحرير المواطن العربي من كل اشكال الجهل والتخلف.
٢- تعزيز نفوذ الاسلام وبناء ذراعه الجهادي العربي الفلسطيني.
٣- توحيد جناحي الوطن والمتمثل بشرق النهر وغربه بوحدة اندماجية لا انفصال فيها .
٤- السعي الى بناء مؤسسات الحزب المختلفة لخدمة المواطن.

ومن جانب اخر تؤمن الحركة في الفكرة القومية التي تقوم على اساس الاسلام والوحدة العربية [٦٠]، وتؤكد على ان الأردن جزء لا يتجزأ من الوطن الكبير، وهو احد جناحي الوطن المتمثل في الارض الواقعة غرب نهر الأردن، وتسعى الى تحقيق الوحدة العربية تحت راية الاسلام بصورة تدريجية [٦١].

كان نشاط الحركة خلال السنوات العشر الأولى يتمثل في العمل من أجل بناء مدرسة فكرية لإعداد القادة الحركين المؤهلين ليكونوا ( رجال فكر ودولة ) والسعي لتحقيق الجبهة القومية الإسلامية التي تضم الفصائل السياسية الإسلامية والقومية في بوتقة سياسية واحدة، ومن جانب اخر سعت الحركة لبناء مرجعية حزبية اسلامية في الوطن العربي فضلا عن الانفتاح على بعض جمهوريات الاتحاد الروسي ذات الاغلبية الإسلامية وهذا ما اكده الامين العام للحركة يوسف ابو بكر [٦٢].

**ثالثاَ: حزب الوسط الإسلامي:**

يعد حزب الوسط الإسلامي من الأحزاب الإسلامية الوسطية التي تشكلت من معظم اعضاء جماعة الإخوان المسلمين الشباب المنشقين عنها والذين كانوا قد تسلموا مناصب سياسية ونيابية في الأردن ويفترق عن الإخوان بطابعه القريب من الدولة، ويؤمن بالمشاركة السياسية بصورة مطلقة، وجاء ردا على قرار الإخوان بمقاطعة الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٧[٦٣].

أسس الحزب في الأردن بتاريخ ١ تشرين الاول عام ٢٠٠١ على ايدي مجموعة من رجال الأعمال والأساتذة والأطباء ورجال القانون والموظفين العاملين في مختلف وزارات الحكومة الأردنية بمختلف المراتب فضلا عن اصحاب المهن البسيطة[٦٤]، وبلغ عدد المؤسسين ١٢٤

عضـواً وكان من بينهم شـخصـيات شـغلت مواقع نيابية في المجالس البرلمانية السـابقة[٦٥]، وكان من جملتهم الدكتور بســـام العموش [٦٦] وعبدالله العكايلة وعاطف البطوش والدكتور هايل عبد اللطيف واحمد نوفل والدكتورة سميرة الخوالدة والدكتور فايز الربيع[٦٧].

حصل الحزب على الترخيص في ٢٩ كانون الاول ٢٠٠١ كثمرة لتوجه النظام السياسي للتحول الديمقراطي والتعددية السياسية[٦٨].

وعلى الرغم من الاتهامات التي حاول صـــقور الجماعة كيلها على الحزب الخارج من رحم الخلافات حول علاقة الجماعة بالدولة وقانون الانتخاب، وضـــعف اداء حزب جبهة العمل الإســـلامي بســـبب اســـتئثار الجماعة على الجبهة، ومحاولة فرض رؤيتها عليه على انه حزب موالاة، الا ان حزب الوسط ظل دائم التأكيد ان الوسط له رؤيته الخاصـة بمعزل عن الاشكاليات والخلافات الداخلية إذ يقول هايل عبد الحفيظ احد الشـخصـيات المؤسـسـة للحزب: " **نحن حزب سـياسـي اردني مرجعيته اسـلامية، لا تحكمنا هذه التصـنيفات في مواقفنا، فالذي يحكمنا هو الرؤية الشـرعية والواقعية ومصـلحة الأردن في قضـية معينـة، ويمكن ان نكون مع المعارضـة، وفي موقف اخر لا مانع من ان نؤيد الحكومة** "[٦٩].

وبخصـوص الجدل الواسـع حول تأسـيس الحزب، يرى بعض المراقبين ان تأسـيس الحزب يعني ميلاد حزب يتبنى الليبرالية الإسـلامية منهجا وسـلوكا في مواجهة الاسـلام الاصـولي الذي تمثله جماعة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي[٧٠].

وعللت عضـو المكتب السياسـي للحزب نوال فاعوري[٧١] نشأة الحزب وتأسيسه بضـرورة وجود حزب يجمع بين الايديولوجية والبرامجية، وهو ما يغيب عن الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل، فقد اكدت ان حزب الوسـط الإسـلامي لم يؤسـس عل خلفية خفية، بل على وجود قناعة عند هؤلاء المؤسـسـين بحاجة المجتمع الى حزب يجمع بين الايديولوجيا في المرجعية والبرامجية في التطبيق، ولا يتبلور ذلك الا من خلال مؤسسة حزبية سياسية تحت مظلة شرعية لتطبيق تلك البرامج بكافة انواعها، لتكون قريبة من نبض الشـارع ومتحمسـة لحاجات الناس، ومن جهة اخرى تسهم في تعميم المنهج الديمقراطي لتوليد قناعة لدى الرأي العام بواقعية برامجها ومدى انسجامها مع التوجه العام[٧٢].

ركز الحزب في خطابه على الوسـطية، واشـار الى انه حزب وسـطي التوجه اردني الانتماء سياسي الاداء. واتخذ لنفسه العديد من الاهداف التي سعى الى تحقيقها تمثلت بالآتي:[٧٣]

١- اصلاح واقع المجتمع الأردني في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية جميعها في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

٢- تعميق منهج الشورى في مختلف مجالات الحياة.

٣- الإصلاح التشريعي في مختلف مجالات الحياة.

وكانت وسطية الحزب من الزاوية السياسية تتمثل من خلال احداث توازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية وتجديد الخطاب، وتحديث الواقع من خلال تأصيل الحديث الاصيل في الفكر والممارسة، والانفتاح والتعارف من خلال احترام التنوع والتعدد البشري لتقوم على الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن، وعد المواطنة هي الاساس في العلاقة داخل المجتمعات الإسلامية ومع غير المسلمين، وتخليق الحياة العامة من خلال تخليق العمل السياسي كجزء من فهم الدين، فالإسلام هو دين الدولة الرسمي وواجب الحزب تنفيذ القوانين بما لا يتعارض مع الاخلاق الإسلامية، وتعزيز آليات الشفافية والمحاسبة والحرية والمسؤولية والعدالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومعالجة الاختلالات المختلفة(٧٤).

وقد تعرض الحزب في بداية تأسيسه لانتكاسات عديدة، اسفرت عن خروج عدد كبير من مؤسسيه بحجة خروج الحزب عن الأسس التي قامت عليها كحزب اسلامي دستوري يؤمن بالثوابت الوطنية، ويمارس عملا سياسيا ضمن الاطار الأردني وليس الاقتراب غير المحسوب من الحكومة(٧٥).

**المبحث الثاني / موقف الأحزاب والحركات الإسلامية من المفاهيم السياسية**

تباينت مواقف الأحزاب والحركات الإسلامية الأردنية من المفاهيم السياسية وأخذت تتعامل مع تلك المفاهيم وفق منطلقاتها وايديولوجياتها، وسنبين مواقف الاحزاب الأردنية المتمثلة بالديمقراطية والتعددية والمرأة فيما يأتي.

**اولاً- الديمقراطية.**

الديمقراطية مصطلح غربي مرتبط بنشأة المجتمع الاوربي وتطوره التاريخي، ومن ثم لا ينفصل عن فلسفة الفكر الاوربي ومذهبه الاجتماعي والسياسي، ومن هنا جاءت حساسية الفكر الإسلامي في التعامل مع المصطلحات الوافدة من الغرب(٧٦)، فذهب بعض التيارات الإسلامية الى رفضه بوصفه مذهبا اجتماعيا في حين أن البعض الأخر ذهب الى عدم رفضه كليا، وهناك من تبنى الديمقراطية كمنهج ومسار وحاول ان يمزج مصطلحي الديمقراطية والشورى في مصطلح واحد هو "الشورقراطية "(٧٧).

تبنت الدولة الأردنية منذ عام ١٩٨٩ المضي في اعادة المسيرة الديمقراطية وتوسيع قاعدته، إذ اعلنت الحياة البرلمانية والحزبية بعد انقطاع طويل واصدرت مجموعة من القوانين

الداعمة له لتشـــكل نقطة الانطلاق لمرحلة جديدة من مراحل تطور الدولة الأردنية ونهجها الديمقراطي(٧٨).

وفيما يخص جماعة الإخوان المسلمين في الأردن فلم يتبين لها موقف واضح في تناولها الديمقراطية تأييدا أو رفضـــا، وهي غالبا ما كانت تبدو وكأنها لا تقبل الديمقراطية أو تؤيدها، فضلا عن ان هناك عددا من قيادات الإخوان عارضت الديمقراطية واعتبرتها وافدا غير اسلامي واسلوبا علمانيا للحكم وترى ان الأسلوب البديل الإسلامي هو الشورى، وعلى الرغم من ذلك فان الواقع يشير الى سعي الجماعة ومنذ مطلع الخمسينيات الى الافادة من الديمقراطية والوصول الى المجلس النيابي، وفي هذا اقرار بالممارسة الديمقراطية وقبولا بها حتى وإن عارضها بعظهم(٧٩).

وهناك من يرى إن الموقف من الديمقراطية كان أحد أبرز المناظرات داخل الجماعة، ففي حين بدأ الحمائم يحاولون ادخال هذه المفاهيم في خطاب الجماعة وتبنوا مع اســـلاميين اخرين مصـطلح الشـورقراطية لتأكيد التقارب بين الديمقراطية والشـورى وأخذوا ينظرون لضـرورة القبول باللعبة الديمقراطية ومضـــامينها، كان هناك تحفظ لدى تيار الصـــقور داخل الجماعة كمحاولة لتقييد مشاركة الجماعة في العملية الانتخابية(٨٠).

وقد صـرح المراقب العام للجماعة عبد المجيد ذنيبات عام ١٩٩٤ بالقول: " اننا نقدر ان التجربة الديمقراطية والشـورية في الأردن ما زال خدجا، على الرغم من تفوقها النسـبي على في العالم العربي، فهي بحاجة الى رعاية وتعامل محســـوب ودقيق، وحيث ان الامة تعاني من وضـعيات سـياسـية واجتماعية مترديةً، ومعطيات اخرى كثيرة، كلها لا تمكن من تحقيق خطوات واسـعة في التجربة الديمقراطية الشـورية، بل ما زالت بعض الاجهزة والممارسـات الرسـمية بعيدة عن ابجديات الديمقراطية في تعاملها مع قضايا الوطن والشعب "(٨١).

وأما حزب جبهة العمل الإســـلامي فقد كانت اهدافه العامة تنص على ترســـيخ منهج الشـــورى والديمقراطية، والدفاع عن كرامة الإنســـان وحقوقه، وعن الحريات بصـــورة عامة، وأما اهدافه الخاصة فكانت تنص على تحقيق مبدأ المسؤولية للجميع وترسيخ أركان الشورى والممارسة الديمقراطية وضـمان التعددية السـياسـية وحماية حقوق الانسـان، كما يؤكدها الاسـلام ووضـع الضـمانات التشـريعية التي تكفل ذلك من منطلق احترام الدسـتور وسـيادة القانون(٨٢)،كما نص نظامه الأســـاســـي صـــراحة على الالتزام بالديمقراطية، وكان من أوائل الاحزاب التي تقدمت للممارسة الديمقراطية منذ صدور قانون الأحزاب(٨٣).

ويرى الدكتور اسحق فرحان انه لا توجد حساسية من استخدام مصطلح الديمقراطية ما دام المعنى هو جوهر الشورى، والتعاون مع جميع القوى السياسية في هذا المجال(٨٤).

وقد شدد اعضاء الحزب على الآلية الديمقراطية، وأكدت الجبهة بعدم الممانعة من تولي أي شخص لرئاسة الحكومة إذا جاء عن طريق الانتخاب، كونهم يطالبون بالآلية الديمقراطية ويقبلون بمخرجاتها، واشارت الجبهة الى انهم يسعون ان يكون رئيس الوزراء لاحقا متوافقا مع فكرهم لكن باستخدام نفس الالية الديمقراطية(٨٥).

وقد برر عضو جبهة العمل الإسلامي محمد عويضة مشاركة الجبهة في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣ على اساس مبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد، حرصا منه على اتاحة الفرصة للتجربة الديمقراطية ان تنمو وتكبر وان تأخذ مداها(٨٦).

واما الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية ( دعاء ) فترى الديمقراطية على انه نزوع بشري نحو الفطرة التي فطر الله الناس عليها وهي محاولة ارضية للاقتراب من قيم السماء الممنوحة للإنسان، وانها ستكافح بصورة ديموقراطية للوصول الى البرلمان من أجل تشكيل حكومة تنفذ برنامجها السياسي وتطبق افكارها المطروحة في الميثاق(٨٧).

وأكد الامين العام للحركة يوسف أبو بكر بأنهم يتجاوزون الفهم السطحي لمفهوم الديمقراطية ويمتلكون نظرية متكاملة تجعل من الديمقراطية والشورى منهجا واحدا يتم بواسطتها انتقال السلطة الى الجماهير انتقالا دستوريا(٨٨).

ومن هنا فالحركة تؤكد مشروعية الديمقراطية التي تعتمد على الاسلوب الحضاري في الحوار، بعيدا عن العصبية ومصادرة الرأي العام(٨٩).

وأما حزب الوسط الإسلامي فيتبين موقفه من خلال مفهومه للديمقراطية، إذ يرى أن الديمقراطية يجب ان تكون شاملة للحياة وليست مقتصرة على النواحي السياسية، ويؤمن بضرورة اشراك افراد المجتمع الأردني وشرائحه في القيادة وان يكون لها دور في التخطيط والتنفيذ(٩٠).

ويرى الحزب ان الشورى المستندة الى الاسلام لا تلغي الديمقراطي بوصفها آلية العمل السياسي لتداول السلطة في اطار الدستور والقانون، ويؤمن بالحوار الفكري كأساس للعمل السياسي داخل الحزب وإبراز أهمية الحرية الفكرية(٩١).

**ثانياً: التعددية السياسية والحزبية.**

تعد التعددية من المفاهيم السياسية التي ظهرت مع احتياجات المجتمعات الحديثة والمعاصرة بوصفها تنظيما لحياة الناس على أسس من قواعد مشتركة يتضمن احترام وجود الاختلافات والاعتراف بالتنوع في الاتجاهات الفكرية التي يتبناها المواطنون(٩٢).

ويقصد بالتعددية السياسية توزيع القوة داخل المجتمع الذي يتكون من جماعات متنوعة لتضبط الصراع أو التنافس أو التعاون بشكل متساو فيما بينهم، كما يشير مفهوم وتعريف

التعددية السـياسـية الذي اعتمدته لجنة منتدى الفكر العربي الى مشـروعية تعدد القوى والآراء السـياسـية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسـها والمشـاركة في التأثير والقرار السـياسـي في مجتمعها [٩٣].

والجدير بالذكر إن مفهوم التعددية الحزبية يرتبط بالتعددية السـياسـية داخل بنية نظام الحكم، ويقصد به وجود اكثر من حركة أو حزب سياسي داخل بنية النظام الواحد، ويتنافس فيها الجميع من أجل الوصول الى السلطة[٩٤].

شهد النظام السياسي الأردني عقب الاستقلال العديد من التغيرات في بنيته الدستورية في محاولة منه لبناء نظام تعددي يشـارك فيه فئات الشـعب كافة وفق الاطر الديمقراطية وعبر آلية الانتخابات، وعمد الى تأسـيس نظام دسـتوري قائم على التعددية الحزبية تشـارك فيه التجمعات والاحزاب كافة في صناعة القرار في الدولة[٩٥].

تقاربت الأحزاب والحركات الإسـلامية في الأردن في مواقفها من التعددية السـياسـية والحزبية على الرغم من غموض البعض منها فبالنسبة لموقف جماعة الاخوان المسلمين فلم يكن واضـحا رغم بعض التصـريحات ويعزى ذلك الى وجود تياران داخل الاخوان المسـلمين احداهما يتحدث بالصـورة التقليدية السلفية التي نشـأت عليها الجماعة والاخر يثقل بالشـباب الذي يحاول مؤامته في الأردن[٩٦].

وقد طرح المراقب العام للجماعة عبد المجيد ذنيبات موقفه من التعددية بالقول من خلال التأكيد بان الاخوان المسـلمين تتعامل مع التعددية بصـدق وقناعة، وعلى الآخرين حكومات وتنظيمات التعامل معها بنفس الروح، كما تعاملت الحركة الإسلامية مع مختلف القوى السياسية وفق قناعتها هذه وهي تبحث عن المساحات المشتركة في الاجتهاد والمواقف والعمل والتعاون بما يحقق وحدة الوطن وامنه[٩٧].

وأما حزب جبهة العمل الإسلامي فإنه يؤمن بأن الله سبحانه وتعالى خلق الناس مختلفين ومتفاوتين وجعلهم شـعوبا وقبائل ويتكلمون لغات مختلفة، ولم يقصـد بهذا الاختلاف التنافر بل التعاون والتعارف "[٩٨]، ومن هنا يرى الحزب في التعددية والايديولوجيات والاتجاهات الفلسـفية أمر حسن يتناسب وطبيعة الخلق وعلى ذلك فكل شخص حر في اعتقاده وتفكيره ويتمسك بالآية القرآنية ﴿ **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** ﴾ [٩٩] ويعدها منطلقا لها[١٠٠].

وفي ضـوء هذه المبادئ تتبلور مفهوم التعددية السـياسـية لدى الحزب في المظاهر الآتية:[١٠١]

١- التعددية السياسية سمة اساسية لممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية هي مظهرا من مظاهر الديمقراطية الحديثة.

٢- التعددية تعني حرية المجتمع افرادا وجماعات في حق الممارسة السياسية ضمن القوانين النافذة بلا تمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق أو اللغة، وينشأ من حقل التعددية السياسية حق التعددية الحزبية.

ومن هنا جاء موقف الحزب من المشاركة السياسية بشكل ينسجم مع كونه حزبا سياسيا يرفع شعار التعددية السياسية في مرحلة التحول الديمقراطي، التي نتجت عن ضغوط داخلية وخارجية واجهت النظام السياسي والاحزاب السياسية في الأردن(١٠٢).

أما الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية ( دعاء ) فلها مفهومها الخاص في التعددية إذ تنطلق في تبنيها للتعددية من منظور الاختلاف الانساني في الوراثة والبيئة التي تنتج التعدد في الرؤية الفكرية وبذلك فإنها تؤيد التعددية السياسية كونها مسألة فرعية لم يذكرها القرآن بشكل مفصل، وانها حق من الحقوق الدنيوية الفرعية التي لم تحظَ بالتفصيل، لذلك فالحركة تؤكد غلى مشروعية التعددية السياسية التي تعتمد على الاسلوب الحضاري في الحوار(١٠٣).

ومن جانب آخر اكدت الحركة على: (١٠٤)

١- ضرورة انفتاح الاسلام على جذور المسيحية وانفتاح الاخير على جذور الاسلام بوصفهما ينهلان من مصدر واحد ومن ثم تحمل اهدافا واحدة.

٢- المسيحية العربية جزء اصيل في البنيان الحضاري العربي الإسلامي، شريكه في بنائه وتطوره، وان الحضارة العربية الإسلامية امانة في عنق المسيحي العربي والمسلم العربي.

أما حزب الوسط الإسلامي فيعد التعددية الحزبية آلية من العمل السياسي وتداول السلطة في اطار الدستور والقانون، ويقر ان الحياة الحزبية تعيش حالة ضعف بسبب الشخصنة وغياب القيادات الجماعية، وضمور الطرح الحزبي والابتعاد عن هموم الناس والاكتفاء بالشعارات وعدم التقدم ببرامج اصلاحية واقعية فضلا عن حملات التشكيك بالأحزاب والعمل الحزبي واستمرار ممارسات السلطة تجاه الناس والانضمام الى الاحزاب(١٠٥).

وفي الوقت نفسه لم يؤمن الحزب بالمقاطعة بل ركز على المشاركة السياسية وعدها الأساس في العمل السياسي، وأكد عدم المشاركة في العمل السياسي إذا استحالت المشاركة على اساس النزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص(١٠٦).

**ثالثاً: المرأة**

عاشت المرأة الأردنية واقعا اجتماعيا لا يكاد يختلف كثيرا عن الواقع الاجتماعي للمرأة العربية ويعزى ذلك الى التركيبة الثقافية المتمثلة بالعادات والتقاليد الموروثة فضلا عن طبيعة

العقيدة الدينية إذ يتميز المجتمع الأردني بانه مجتمع ابوي وعشـــائري تحكمه عادات وتقاليد واعراف وعقيدة دينية تؤثر على سلوك المجتمع وانعكست هذه الامور على حياة المرأة الأردنية، ومن جانب آخر كانت المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ضعيفة على الرغم من تنامي دورها الاقتصادي والاجتماعي وما رافق ذلك من تحولات ديمقراطية شهدها الأردن الا انها لم تنعكس على الواقع السياسي للمرأة في الأردن(١٠٧).

كانت للأحزاب والحركات الإسـلامية(١٠٨) مواقف تجاه المرأة فأما حزب جبهة العمل الإسلامي فينظر الى المرأة نظرة خاصة، إذ يعدها مساوية للرجل في الانسانية والكرامة ومخاطبة بالتكليف الشرعي اسوة بالرجل، ومحاسبة ومجزية على عملها في الدنيا أسوة به(١٠٩). ويهدف الحزب الى احترام كيان المرأة وحقوقها المشروعة ودورها في تطوير المجتمع في اطار الفضائل الإسـلامية، وإفسـاح المجال أمامها للمشـاركة في الحياة العامة واتاحة الفرص لبروز القيادات النسائية في العمل السياسي(١١٠).

وينطلق الحزب في خطابه السياسي عن المرأة من ناحية الحقوق السياسية من تمسكه بحقوق المرأة السياسية التي جاءت في السنة النبوية وفي المنظور الإسلامي والمتمثلة بحق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وانتقاء الحكام ومراقبتهم وحق البيعة لرئيس الدولة وحق الاجارة على المؤمنين وإعطاء الأمان وحق تولي الوظائف العامة في الدولة(١١١).

وبالرغم من هذه المواقف الايجابية تجاه المرأة والصـادرة عن قناعة حقيقية وراسـخة في عقول وضمائر قادة الجبهة(١١٢)، تشير الاحصائيات الى ان المرأة لم يكن لها حيزا واسعا من التطبيق في ساحات الممارسة السياسية إذ كان لها تمثيل بسيط في مجلس شورى الحزب الذي لم يتعدً ثلاثة نسـاء (١١٣) والذي يتكون من ١٢٠ شـخصـا، كما اقتصـر وجود المرأة في اللجان المركزية للحزب والبالغة ١٧ لجنة فضلا عن لجنة واحدة تسمى لجنة القطاع النسائي(١١٤) وهناك من يرى ان اول سيدة في تاريخ الحركة الإسلامية وصلت الى مراحل القيادة العليا كان في حزب جبهة العمل فضـلا عن وصـول بعض السـيدات الى أهم المركز القيادية في الحزب كمجلس الشورى واللجنة النسائية التي تعد من أهم الإذرع التنظيمية في الحزب(١١٥).

ونتيجة لإيمان الجبهة بحقوق المرأة قام بتشكيل قيادة نسائية (١١٦) وسمح الحزب بمشاركة النسـاء في الجبهة وبلغ نسـبة الملاكات النسـائية في الحزب نحو (٢٠) بالمئة من جملة الملاك الكلي للجبهة(١١٧). وبلغ عدد النساء في الهيئة التأسيسية إحدى عشرة امرأة بنسبة ٣،١ بالمئة من اجمالي المؤسسين، ويبلغ عدد الملاكات النسائية في المؤتمر نسبة ١٠ بالمئة(١١٨).

وهناك من يرى ان الحزب يعد من اوائل الاحزاب التي بادرت في خطوة قد تكون غير مسبوقة حزبيا الى ترشيح سيدة لخوض الانتخابات النيابية، إذ قام بترشيح الدكتورة حياة المسيمي لخوض الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣ وفازت في الانتخابات في مدينة الزرقاء(١١٩).

أما الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية ( دعاء ) فقد دعا في برنامجه الى التكافؤ بين الرجل والمرأة بوصفهما قضية واحدة تتمثل بالإنسان واشار الى اهمية تحرير المرأة من عبء التخلف والظلم الذي يمارس ضدها، وأكد ان من الواجب على المرأة البدء في الانخراط في العمل الوطني العام سواء كان عملا اقتصاديا أم ثقافيا أم اجتماعيا أم سياسيا، وأكد ضرورة الحصول على حقوقها بدءا من التعليم وأنتهاءً بحق قيادة المجتمع(١٢٠). وكانت للمرأة دور في تأسيس الحركة إذ ضمت اعضاءه المؤسسيين ١٠ نساء من اصل ٧٢ مؤسس وكانت لها حضورا في اعمال الحزب(١٢١).

وقدر تعلق الأمر بحزب الوسط الإسلامي فقد أكد ضرورة احترام حقوق المرأة وتعميق الدور السياسي لها، وضرورة مشاركتها في الحزب وفي النشاطات السياسية، وكان للحزب اربع نساء من مجموع ١٢٤ عضوا من المؤسسين(١٢٢).

ويهدف الحزب من خلال رؤيته الخاصة بالمرأة الأردنية وقضاياها الى النهوض بأوضاع الاسرة والمرأة والطفولة لضمان تحقيق تماسك الأسرة وتساوي الحقوق بين الرجل والمرأة، وركز برنامجه السياسي على ثلاث شعارات اساسية تتمثل بامرأة فاعلة واسرة متماسكة وطفولة آمنة(١٢٣).

ويطمح الحزب فيما يخص المرأة الى العمل على محو الامية عند المرأة الأردنية، والعمل على تمكينها من حقوقها الشرعية القانونية واصلاح القوانين المتعلقة بالمرأة كافة استنادا الى الشريعة الإسلامية، وضمان حقها في العمل وتسهيل دورها التنموي، وتفعيل آليات تنفيذ القرارات الصادرة من المحاكم الشرعية والمدنية في قضايا المرأة (١٢٤).

ولم ينحصر الامر على ذلك بل أكد الحزب ضرورة افراز قيادات نسائية في ميادين الفكر والعلم والادب والتربية والعمل السياسي والاجتماعي بوصفها تعد اللبنة الاساسية لبناء المجتمع(١٢٥).

**المبحث الثالث / موقف الأحزاب والحركات الإسلامية من القضايا الداخلية**

كانت للأحزاب والحركات الإسلامية مواقفاً متباينة من القضايا الداخلية ولم يكن لها مساراً موحداً في تبني مواقفها السياسية تجاه القضايا الداخلية والتي يمكن بيانها في العلاقة مع الحكومة وواقعها في الانتخابات النيابية التي شهدتها الأردن.

**اولاً: العلاقة مع الحكومة.**

تباينت علاقة الأحزاب والحركات الإسـلامية بالحكومة الأردنية بحسـب انسـجامها مع السـياسـيات المعتمدة وتغيرها في الحقب المختلفة(١٢٦)، فبالنسـبة لعلاقة حزب جبهة العمل الإسلامي بالحكومة فكانت غير مستقرة من خلال الضغط على قرارات الحكومة ومحاولة التأثير عليها سيما مقاطعة الانتخابات النيابية لسنة ١٩٩٧ وعدم المشاركة في الحكومات والتي تعد احد وسائل الضغط على الحكومة لاتخإذ سياسات تتفق ومواقف حزب جبهة العمل الإسلامي وكذلك المشاركة في حركات الاحتجاج والمظاهرات ضد سياسات الحكومة خاصة في مجال الصراع العربي الإسرائيلي(١٢٧).

ومن جانب اخر لم يعط نواب الجبهة الثقة لأي من الحكومات ولم تشـارك فيها، وقد أكدت قيادة الحزب ان عدم المشاركة يعود لطبيعة اجندات ومهام الحكومات خصوصا ما يتعلق بالعملية السلمية، والحرج من المشاركة بحكومة تقوم على التطبيع وادارة العملية السلمية، وفي الوقت نفسه كانت هناك مواقف داخلية تطالب بالمشاركة في الحكومة بعد ان المشاركة تحقق فوائد سيما السماح للحزب بالاستفادة من الامكانات والمواقع الرسمية لتطبيق برامجه(١٢٨).

والجدير بالذكر ان سـبب الاختلاف حول التعامل مع الحكومة كانت نتيجة اشـكالات داخلية عديدة إذ يعد تيار داخل الحزب أن التعامل مع الحكومة محرم شـرعاً ويمثل هذا التيار الدكتور محمد ابو فارس، ويرى آخرون ان هناك موانع موضوعية تحول دون المشاركة السياسية سيما معاهدة السلام مع اسرائيل التي تتناقض مع طروحات الحزب ومن ثم فإنهم يعتقدون ان الظروف غير مواتية للمشاركة في الحكومة(١٢٩).

أما الحركة العربية الإسـلامية الديمقراطية ( دعاء ) فكانت علاقتها بالحكومة علاقة ايجابية فلم يسـجل أية خلافات أو مواجهة مع الحكومة الأردنية، ونص ميثاق الحركة على ان التحول الحضـاري الذي شـهده الأردن يعد تحولا متميزا وفي مقدمتها عودة الحياة النيابية وحرية التعددية السياسية , واستندت الحركة في سلوكها السياسي على قاعدة حق الشعوب في تقرير مصيرها(١٣٠).

وأما حزب الوسـط الإسـلامي فقد كانت علاقته بالحكومة علاقة ايجابية إذ قدم خطابا اسلاميا اكثر براغماتية من الناحية السياسية وكان أكثر تصالحا مع السياسات الرسمية، وحاول الحفاظ على مسافة محدودة مع الحكومة والتيارات الإسلامية(١٣١).

ونتيجة لدعم الحكومة التيارات والأحزاب الإسلامية التي تتوافق مع اجندة الدولة ومحاولة اضعاف التيارات الإسلامية المعارضة، قامت بدعم حزب الوسط الإسلامي سياسيا ومعنويا(١٣٢). ومن هنا فقد اتسمت العلاقة بين الحزب والحكومة بالتقارب إذ مكنه ذلك الدعم من مواكبة المشهد

السياسي، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع الحزب الحصول على شعبية واسعة تمكنها من منافسة جماعة الإخوان المسلمين، وتستقطب قاعدة اجتماعية موازية[١٣٣].

**ثانياً: واقع الأحزاب والحركات الإسلامية في الانتخابات النيابية.**

يتمتع البرلمان الأردني بأهمية خاصة لما له دور في مهمة التشريع والقوانين، إذ قام بإرساء وتهيئة البيئة القانونية والشرعية للإصلاحات السياسية التي يمكن ادخالها في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية [١٣٤].

وكانت الانتخابات النيابية قد اسست لأول تعددية سياسية حزبية في تاريخ الأردن السياسي عام ١٩٥٦ والتي استمرت في دوراتها حتى عام ١٩٦٧ إذ توقفت لتعود من جديد عام ١٩٨٩. فقد أجريت الانتخابات النيابية الحادي عشر في ٨ تشرين الثاني عام ١٩٨٩ لاختيار ٨٠ عضوا لمجلس النواب، وكانت الحركة الإسلامية آنذاك متمثلة بجماعة الاخوان المسلمين،[١٣٥] فقدم الاخوان لهذه الانتخابات ٢٦ مرشحا في قائمة واحدة فضلا عن عدد آخر من المستقلين، وحصل الإخوان على ٢٢ مقعدا، وانتخب في هذا المجلس د. عبد اللطيف عربيات رئيسا لمجلس النواب[١٣٦].

وفي انتخابات تشرين الثاني عام ١٩٩٣ التي سبقتها صدور قانون الاحزاب رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ وعودة الأحزاب بشكل علني الى الساحة السياسية الأردنية خاض الاخوان الانتخابات باسم جبهة العمل الإسلامي إذ قدموا ٣٦مرشحا فاز من اعضاء حزب الجبهة ١٦ عضوا واثنان من المستقلين[١٣٧]، فاحتل حزب الجبهة حصة الأسد بنسبة ٢٠ بالمئة من اجمالي المقاعد البرلمانية[١٣٨].

وفي انتخابات عام ١٩٩٧ قاطع حزب جبهة العمل الإسلامي الانتخابات رسميا بسبب رفض الحكومة تلبية مطالبه للمشاركة في الانتخابات سيما الغاء قانون الصوت الواحد[١٣٩] مدعية ان هذا القانون موجه ضدها ولصالح القوى العشائرية الموالية للحكومة، وعلى الرغم من المقاطعة شارك الكثير من اتباع الحزب وانصاره في الترشيح ودخلوا الانتخابات وفاز منهم ١٢ عضوا[١٤٠]. وقد أصدرت الجبهة بيانا في ١٤ /٧/ ١٩٩٧ اعلنت مقاطعتها وابرزت فيها مظاهر التراجع في مجالات العمل النيابي والتشريعي والحريات العامة والديموقراطية وقضايا سياسية اخرى واعلنت جملة من الشروط للتراجع عن قرارها وهي اجراء اصلاحات دستورية ترسخ الفصل بين السلطات والغاء قانون الصوت الواحد واستبداله بقانون حضاري يحقق النزاهة والعدل والغاء

قانون المطبوعات والنشـــر حفاظا على حرية الكلمة وديمقراطية الصـــحافة ووقف الاجراءات التعسفية كافة بحق الاحزاب وغيرها واطلاق الحريات ووقف التطبيع مع اسرائيل(١٤١).

أما انتخابات ١٧ تموز عام ٢٠٠٣ التي تغيرت فيه عدد المقاعد النيابية من ٨٠ مقعدا الى ١١٠ مقاعد وجاءت متأخرة بسبب الاوضـاع الاقليمية فقد امتازت بمشـاركة جميع الاحزاب والقوى السـياسـية في الأردن، بما فيها حزب جبهة العمل الإسـلامي، إذ اتهم امين عام الجبهة الحكومة بممارسـة الضـغط على المواطنين بغية افشـال الجبهة واشـار الى بعض التجاوزات في بعض المحافظات مثل محافظة المفرق. ودخلت الجبهة بقائمة تظم ٣٠ مرشـــحا إذ خاضـــت الانتخابات بقائمتين الاولى معلنة والثانية غير معلنة وفازت بعشـــرة مقاعد فقط وهو ما يشـــكل تراجعا ملحوظا لتمثيل الجبهة في مجلس النواب الأردني(١٤٢).

أما الحركة العربية الإسـلامية ( دعاء ) فكان انتخابات عام ١٩٩٣ محكا مبكراً لنفوذها كونها حركة ناشئة، فقد خاضت الانتخابات بأثنين من المرشحين الاول رئيس الحركة يوسف ابو بكر عن دائرة عمان الخامســة والثاني تيســير بوشــة عن دائرة عمان الثانية، وعلى الرغم من الصـراع الحاد الذي وصـل في دائرة عمان الخامسـة حد الشـجار، ومن ثم الاحتكام للقضـاء بين مرشـح الحركة وبين مرشـحي الاخوان، فان مرشـح الحركة حاز على ١٨٩ صـوتا مقابل ٧٨٣٦ صـوتا لمرشـحي الإخوان الثلاثة وكانت النتيجة فوز د. همام سـعيد ب٣٦٩٠ صـوتا وهي اعلى الاصـــوات في الدائرة، بعد ذلك بدأت الحركة بالتراجع حتى لم يكن لها ذكرا تقريبا الافي بعض البيانات الرسمية حول بعض القضايا(١٤٣).

وفي انتخابات عام ١٩٩٧ لم يتمكن من الحصـــول على أية مقاعد في البرلمان، وكذلك الحال في انتخابات عام ٢٠٠٣ لم تحصل الحركة على أية مقعد ما بين قاعدته الجماهيرية(١٤٤).

وبخصـوص حزب الوسـط الإسـلامي فكانت أولى مشـاركاته في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣، وقد اختار استراتيجية عدم الاعلان المسبق عن مرشحيه، مؤكدا في بيان صـحفي كتب بخط اليد على انه ترك الفرصـة لأعضـاء الحزب الى ان يعلن كل منهم ترشـيحه بالطريقة التي يراها مناسبة على ان يطرح افكار وبرامج الحزب من خلال العملية الانتخابية، في اشارة واضـحة ان الحزب لن يعلن قائمة موحدة رسمية لمرشحيه، وربما يشير ذلك بوجود اختلافات داخلية حول اسماء المرشـحين ولكسـب اصـوات عشـائرهم ومناطقهم(١٤٥)، وكانت نتيجة الحزب في انتخابات عام ٢٠٠٣ فوز نائبين فقط (١٤٦).

**الخاتمة**

نستنتج مما تقدم أن الأحزاب والحركات الإسلامية التي ظهرت في الأردن بعد عام ١٩٩٢ كانت بعضها امتدادا لجماعة الإخوان المسلمين أو انشقاقا منها، إذ حاولت الجماعة ايجاد حزب سياسي يعمل وفق برنامجه ويتماشى مع التحول الديمقراطي الذي شهدها الأردن عام ١٩٨٩ وتمثل ذلك بحزب جبهة العمل الإسلامي، في حين ان الحزبين الآخرين المتمثل بالحركة الإسلامية الديمقراطية ( دعاء) وحركة الوسط الإسلامي جاءتا انشقاقا لبعض الاعضاء من جماعة الإخوان وكانت اكثر انفتاحا على الحياة السياسية الأردنية.

ويتبين لنا ان تلك الأحزاب والحركات اختلفت عن الجماعة في المواقف والآراء وكانت أكثر وضوحاً في التعامل مع المفاهيم السياسية واخذت تمارس نهجها السياسي بطريقة حديثة بما يضمن حصولها على ثقة الجماهير لديمومة نشاطها السياسي .

واستفادت الأحزاب والحركات الإسلامية الأردنية من التحول الديمقراطي وأيدت الممارسات الديمقراطية وحاولت ايجاد المخرج الفكري من خلال طرح مصطلح الشيروقراطية سيما حزب جبهة العمل الإسلامي في حين ان حداثة افكار الأحزاب والحركات الاخرى لم تجد الحرج في التعامل مع الديمقراطية وكذلك الحال مع التعددية السياسية.

اما الموقف من المرأة فجاء اتفاق الأحزاب على اهمية دورها ووردت اشارات واضحة بضرورة فسح المجال امامهن لممارسة نشاطها وعلى الرغم من ذلك كانت فرصتها ضئيلة في استلام المراكز القيادية لتلك الأحزاب والحركات.

وكانت علاقة الأحزاب والحركات الإسلامية بالحكومة متفاوتة ألا انها لم تصل الى مرحلة الصدام وهذا ما ميزها عن الحركات الإسلامية في الدول العربية، فقد اقتصر دورها على المعارضة السياسية وكان ابرزها في هذا المجال حزب جبهة العمل الإسلامي الذي عارض بعض السياسات المطروحة من الحكومات المتعاقبة في الأردن ولم يمنح الثقة لبعض الحكومات واعترضت على بعض القرارات وكانت اكثر معارضة من الاحزاب والحركات الأخرى.

وكان للأحزاب والحركات الإسلامية حضور في العملية السياسية إذ شارك في الانتخابات النيابية للعام ١٩٩٣ وانتخابات عام ٢٠٠٣ وقاطعت بعضها انتخابات عام ١٩٩٧ وكانت نتائج مقاعدها في الانتخابات تبين الثقل السياسي والجماهيري لكل حزب، فكان حضور حزب جبهة العمل الإسلامي الاقوى بين الأحزاب الأخرى في الدورات الانتخابية المتلاحقة من خلال حصولها على المقاعد التي تؤهلها في ابراز دورها في العملية السياسية.

## الهوامش

(١) هو عبد الله ابن الحسين بن علي، ولد في اقليم الحجاز العثماني في شباط عام ١٨٨٢ وكان الولد الثاني للشريف حسين وكانت والدته عبدية بنت عبدالله بنت عم الشريف حسين ومن وحاملين للقب الشريف الذي كان يحضى باحترام خاص نتيجة الانحدار من سلالة الرسول محمد ( ص)، ارسل الامير عبدالله الى المدينة بعكس العادات التي توجبت ارساله الى القبائل المجاورة ، ثم عاد ليتلقى علمه مع اخوته على يد المعلمين الخصوصيين وتعلم التلاوة القران والقراءة والخط، ثم سافر برفقة عائلته الى اسطنبول عام ١٨٩٣ وعاش في مضيق البسفور ست عشرة سنة، وعاد مع والده الى مكة بعد عام ١٩٠٨ وشارك والده ثورة ١٩١٦ وكانت مهمته تعبئة القبائل الموجودة في مكة والطائف لدعم الثورة، ونصب اميرا على شرق الأردن عام ١٩٢١، اغتيل الملك عبدالله في٢٠ تموز عام ١٩٥١. للمزيد ينظر، ماري ولسن: عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة فضل الجراح، ط١، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٠، ص ص ٢١- ٥٧.

(٢) ايهم هاني حياصات، دور جبهة العمل الإسلامي في عملية الاصلاح السياسي في الأردن ١٩٨٩- ٢٠١٢، رسالة ماجستير ( غير منشورة )، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط،٢٠١٣. ص ١٢١.

(٣) ايهم هاني حياصات، المصدر السابق، ص ٤٨.

(٤) دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام ١٩٥٢، مجلس الامة، المملكة الأردنية الهاشمية.

(٥) ايهم هاني حياصات، المصدر السابق، ص٢٥٢.

(٦) نفين عبد المنعم مسعد، جدلية الاستبعاد والمشاركة ( مقارنة بين جبهة الانقاذ في الجزائر وجماعة الاخوان المسلمين في الأردن)، في كتاب مجدي حماد واخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسة في الفكر والممارسة، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص٢٥٢.

(٧) ايهم هاني حياصات، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٨) الميثاق الوطني الأردني لعام ١٩٩١، ص ص ٩- ١١.

(٩) عبد الحليم مناع العدوان، التعددية الحزبية والسياسية في الأردن ( الاحزاب الإسلامية انموذجآ ) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد ٣١، ٢٠٢١، ص٤٨.

(١٠) علي عبد الكاظم، السيرة التاريخية لجماعة الاخوان المسلمين ومرجعيتها الفكرية، في كتاب هاني الحوراني واخرون، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، مركز الأردن للدراسات، دار سندباد للنشر، عمان ١٩٩٧، ص ١٦.

(١١) احمد فايق دلول، الحركة الإسلامية في الأردن بين الدعوة والدولة (حزب جبهة العمل الإسلامي )، منشور بتاريخ ١٣يناير١٩١٢ في شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت ) ويكيبيديا الاخوان المسلمين .www Wikibedi.com

(١٢) ولد عبد اللطيف ابو قورة في مدينة السلط عام ١٩٠٩ وتخرج من مدارس الكتاتيب التي تعنى بتحفيض القران الكريم، شارك في الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ تم اصبح قائدا لمتطوعي الاخوان في حرب ١٩٤٨ باع خلالها جزءا من ممتلكاته في جبل عمان لتمويل المجاهدين وعرف بأعماله الخيرية ونشاطاته الدينية فهو من مؤسسي دار الثقافة الإسلامية واعتزلها ليتفرغ للعمل من اجل الدعوة، واستقال من جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٥٣. ينظر محمد ابو رمان وحسن ابو هنية، الحل الإسلامي- الإسلاميون والدولة وارهاصات الديمقراطية والامن،

مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان ٢٠١٢، ص ٦٥.

(١٣) طارق عبد العزيز عزت الخياط، الدور السياسي لجماعة الاخوان المسلمين في النظام السياسي الأردني ١٩٨٩ – ٢٠٠١، اطروحة دكتوراه ( غير منشورة )، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٦، ص ١٠٢.

(١٤) وهناك من يرى ان الاعلان عن تأسيس الجماعة كان في ١٩ تشرين الاول عام ١٩٤٥ ينظر ابراهيم غرايبة، جماعة الاخوان المسلمين في الأردن ١٩٤٦-١٩٩١، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان،١٩٩٧، ص٤٧.

(١٥) بسام علي العموش، محطات في تاريخ جماعة الاخوان المسلمين في الأردن، ط١، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٨، ص ١٠ ؛ انجي احمد عبد الغني مصطفى، الصعود البرلماني للتيارات الإسلامية في الدول العربية دراسة حالة ( الاخوان المسلمين في مصر ) للفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٩، رسالة ماجستير (غير منشورة )، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١٠، ص ٨.

(١٦) طارق عبد العزيز عزت الخياط، المصدر السابق،ص١٠٢

(١٧) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص ٤٩.

(١٨) وهناك من يرى ان الملك عبدالله الاول اقتنع بفكر الجماعة في ظل تنامي الافكار السياسية اليسارية واعرب عن تقديره لقيادة الجماعة وما تحمله من افكار، وعرض على احد قادته منصب وزاري في الحكومة الأردنية، ولم يكتف بذلك بل ذهب الى منح لقب الباشوية لزعيمهم الشيخ حسن البنا. ينظر المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١٩) بسام علي العموش، المصدر السابق، ص ١٠ ؛ علي عبد الكاظم، المصدر السابق، ص ١٧.

(٢٠) تريز حداد، ملف الاحزاب السياسية في الأردن١٩١٩-١٩٩٤،مطابع دار الشعب، عمان ١٩٩٤،ص١٣١.

(٢١) طارق عبد العزيز عزت الخياط، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٢٢) احمد فايق دلول، المصدر السابق، ص ٣.

(٢٣) ايهم هاني حياصات، المصدر السابق، ٦٥.

(٢٤) نجح المرشحون محمد عبد الرحمن خليفة وحافظ عبد النبي نتشة وعبد الباقي جمو وعبد القادر العمري، ينظر عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، ط٢، لجنة تاريخ الأردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، عمان ١٩٩٢، ص ٧ ؛ شاكر جرار ودعاء علي، الاخوان المسلمين في الأردن: ستة عقود من الانتخابات النيابية، منشور بتاريخ ١٨ نيسان ٢٠١٨ في شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع: www.7iber.com

(٢٥) محمد ابو رمانة ونيفين بندقجي، من الخلافة الإسلامية الى الدولة المدنية، الإسلاميون الشباب في الأردن وتحولات الربيع العربي، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب عمان، دراسات الأردن، ٢٠١٨، ص٢٤.

(٢٦) صراع نشب في الأردن في ايلول عام ١٩٧٠ بين القوات المسلحة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية لإنهاء وجود الفدائيين الفلسطينيين في الأردن بتهمة محاولة اغتيال الملك الحسين بن طلال والإطاحة بنظام الحكم الملكي في الأردن وشهدت خلالها احداث شغب ومواجهات وصلت الى عمليات خطف الطائرات المدنية واخذ الرهائن. للتفاصيل ينظر: يسرى هاشم، ١١ يوما مات بعدها جمال عبد الناصر، مركز المحروسة للنشر، القاهرة ٢٠٢٠، ص ٦٧.

(٢٧) محمد ابو رمانة ونيفين بندقجي، المصدر السابق ، ص ص ٢٥- ٢٧.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٢٩) قاسم جميل الثيبيتات، الحركة الإسلامية في الأردن – دراسة حالة جماعة الاخوان المسلمين ١٩٤٥– ١٩٩٧، رسالة ماجستير ( غير منشورة )، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة ٢٠٠٦، ص١٣٠.

(٣٠) طارق عبد العزيز عزت الخياط، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٣١) هو اسحق احمد فرحان ولد في بلدة عين كارم بالقدس المحتلة عام ١٩٣٤ وقدم الى الأردن لاجئا بعد نكبة عام ١٩٤٨، وتلقى تعليمه الاولي والثانوي في عمان وحصل على شهادة البكالوريوس والماجستير في الكيمياء من الجامعة الامريكية في بيروت والدكتوراه من جامعة كولومبيا بنيويورك عام ١٩٦٤، عمل في سلك التعليم وتدرج في مناصب التعليم حتى اصبح وزيرا للتربية والتعليم ووزيرا للأوقاف عام ١٩٧٠، انظم الى جمعية الاخوان المسلمين منذ شبابه واصبح من قياداته البارزين لإسهاماته الموضوعية في الجمعية، قام بتأسيس جبهة العمل الإسلامي وتولى امانته منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٨وتولى رئاسة مجلس شورى الحزب من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٢، توفي عام ٢٠١٨. ينظر فاروق بدران، اسحق فرحان العالم والمعلم (قصة حياة) ١٩٣٤– ٢٠١٨، ط١، جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، عمان ٢٠١٩، ص ص ١٥– ٤٥.

(٣٢) كان الاتفاق يتضمن ان لا يكون الحزب بديلا عن الجماعة، وان يكون عناصر الاخوان الاغلبية داخل الحزب ليلتزم الحزب بقرار الجماعة، وان يختار مجلس الشورى في الجماعة امين عام الحزب ورئيس مجلس الشورى فيه، ينظر المصدر نفسه، ص ١٠٢ –١٠٣.

(٣٣) ثائر نجرس هزاع التكريتي، التيارات الإسلامية الحديثة والمعاصرة في المشرق العربي ومسألة الديمقراطية – دراسة في ضوء مبدأ الشورى، اطروحة دكتوراه (غير منشورة )، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ١٦٥.

(٣٤) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص ٥١.

(٣٥) جاء تقديم طلب التأسيس في ٨ تشرين الاول عام ١٩٩٢ من قبل كل من د. اسحق فرحان وعبدالله العكايلة والمحامي عبد المجيد الذنيبات وعبد اللطيف الصبيحي. ينظر احمد جميل عزم، حزب جبهة العمل الإسلامي ١٩٩٢– ١٩٩٦، في كتاب هاني الحوراني واخرون، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، مركز الأردن للدراسات، دار سندباد للنشر، عمان ١٩٩٧، ص ٩١.

(٣٦) ثائر نجرس هزاع التكريتي، المصدر السابق، ص ١٦٤.

(٣٧) احمد فائق دلول، المصدر السابق، ص ٣، ايهم هاني حياصات، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٣٨) هو عبد المجيد محمد خليل ذنيبات ولد عام ١٩٤٥في محافظة الكرك في الأردن، ونشأ يتيما وعاش ظروفا قاسية، درس على يد كتاب القرية عام ١٩٥١واكمل دراسته الابتدائية والثانوية ودرس الحقوق في جامعة دمشق عام ١٩٦٤، ومارس مهنة المحاماة واصبح عضوا في مجلس الاعيان لأكثر من دورة، انظم الى جمعية الاخوان المسلمين على يد جمال الحوامدة عام ١٩٦٤ومارس مهام نائب شعبة الكرك للجمعية، انتخب رئيسا لمجلس الشورى حزب جبهة العمل الإسلامي للفترة ١٩٩٢ولغاية ١٩٩٤ حينها تم انتخابه مراقبا عاما لجمعية الاخوان المسلمين خلفا للمراقب محمد عبد الرحمن خليفة ليتولى قيادة الجمعية حتى استقالته عام ٢٠٠٦. للمزيد ينظر عمر العبسو، الاستإذ المحامي عبد المجيد ذنيبات، منشور بتاريخ ١٨ كانون الثاني ٢٠١٨ في رابطة ادباء الشام على الموقع: www.odabasham.net

(٣٩) احمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا، ط٢، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت ٢٠٠٥،ص٢٦٢؛ ابراهيم غرايبة: الاداء السياسي والتنظيمي،المصدر السابق،ص٥٣.

(٤٠) قاسم جميل الثيبيتات، المصدر السابق، ص ١٣١.

(٤١) ثائر نجرس هزاع التكريتي، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٤٢) اسحق احمد فرحان، الحركة الإسلامية والعمل السياسي في الأردن خلال نصف قرن في كتاب عبد الرؤوف الروابدة واخرون، الاحزاب والتعددية السياسية، ط١، مؤسسة عبد الحميد شومان للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٩، ص ص ٦٩- ٧٠.

(٤٣) محمد ابو رمانة ونيفين بندقجي، المصدر السابق، ص ١٩١.

(٤٤) النظام الاساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي – الاصدار السابع، موقع حزب جبهة العمل الإسلامي، ارشيف مركز القدس للدراسات السياسية، ص ٢.

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٢، ايهم هاني حياصات، المصدر السابق، ص ص ٧١-٧٢.

(٤٦) سورة الشورى الآية ٣٨.

(٤٧) مهدي جردات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٠ ، ص ١٢.

(٤٨) وربما كان الانفصال مناورة سياسية لإبعاد جماعة الاخوان المسلمين عن المساءلة والمسؤولية في اتخاذ القرارات.

(٤٩) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص ٥١.

(٥٠) ابراهيم غرايبة، الاداء السياسي والتنظيمي لجماعة الاخوان المسلمين، في كتاب هاني الحوراني واخرون: الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، مركز الأردن للدراسات، دار سندباد للنشر ،عمان ١٩٩٧، ص٥٤

(٥١) تريز حداد، المصدر السابق، ص ٨١.

(٥٢) حامد الدباس، المراكز والمؤسسات والجمعيات والهيئات واللجان العاملة في الحقل الإسلامي، في كتاب هاني الحوراني واخرون، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، مركز الأردن للدراسات، دار سندباد للنشر، عمان ١٩٩٧، ص ٢٠٣.

(٥٣) هاني الحوراني، مستقبل الحركة الإسلامية في الأردن، في كتاب هاني الحوراني واخرون، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، مركز الأردن للدراسات، دار سندباد للنشر، عمان ١٩٩٧، ص ٢٨٠.

(٥٤) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٥٥) تريز حداد، المصدر السابق، ص ٨١.

(٥٦) مهدي جردات، المصدر السابق، ص ١٥.

(٥٧) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٥٨) حامد الدباس، المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(٥٩) مهدي جردات، المصدر السابق، ص ١١ – ١٦.

(٦٠) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٦١) مهدي جرادات، المصدر السابق. ص ٨١.

(٦٢) تريز حداد، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٦٣) محمد ابو رمان وحسن هنية، المصدر السابق، ص ٣٦، مهدي جردات، المصدر السابق، ص٨١.

(٦٤) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص٥٣.

(٦٥) مهدي جردات، المصدر السابق، ص٤٩.

(٦٦) بسام علي سلامة العموش سياسي اردني ذو توجه اسلامي ولد في الزرقاء بالأردن في ٢٧/ ١٩٥٤/٩ وخلال دراسته الثانوية انتمى الى الاخوان المسلمين عام ١٩٧١ وحصل على بعثة دراسية في جلمعة القرويين في فاس بالمغرب وحصل منها على شهادة البكالوريوس ثم سافر الى المملكة السعودية ليحصل على شهادة الماجستير والدكتوراه في العقيدة والمذاهب المعاصرة من جامعة الملك فيصل، وعمل استإذا فيها وعاد ليعمل استإذا في جامعة الزرقاء وجامعة الأردنية، واصبح عضوا في مجلس النواب في دورته الثاني عشر عام ١٩٩٣، وتقلد عدة مناصب منها وزير التنمية الادارية ووزير الشؤون البرلمانية عام ١٩٩٨. المملكة الأردنية، مجلس الاعيان، منشور على الموقع الالكتروني: www.senate.jo ؛ بسام العموش، ويكيبيديا، منشور بتاريخ ٣ تشرين الثاني ٢٠٢١ في شبكة المعلومات الدولية على الموقع:www.wikipedia.org

(٦٧) مجهول، حزب الوسط الإسلامي يستعد للمشاركة في الانتخابات البرلمانية، الشرق الاوسط، العدد ٨٢٦٣ في ١٣ يوليو ٢٠٠١، ص١.

(٦٨) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٦٩) مهند مبيضين وزيد عيادات، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن في كتاب عبد الغني عماد واخرون، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المجلد الثاني، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٣، ص ٢٠٦٢.

(٧٠) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٧١) نوال محمود عليان الفاعوري كانت احدى القيادات النسوية في حزب جبهة العمل الإسلامي وتعد اول امرة فازت بعضوية مجلس الشورى في حزب جبهة العمل الإسلامي عام ١٩٩٣، استقالت من الجبهة لتأسيس حزب الوسط الإسلامي واصبحت عضو المكتب السياسي في الحزب، نوال الفاعوري، القرارات الشخصية تحكم حواراتنا مع الاخرين، صحيفة البيان،، ص١ منشور بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٢ في شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع:www. Albayan.ae

(٧٢) مهند مبيضين وزيد عيادات، المصدر السابق، ص ٢٠٦٢.

(٧٣) مهدي جردات، المصدر السابق، ص ص ٤٨– ٤٩.

(٧٤) مهند مبيضين وزيد عيادات، المصدر السابق، ص ٢٠٦٣.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٦٣.

(٧٦) زكي احمد، الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر، في كتاب مجدي حماد واخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسة في الفكر والممارسة، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص٦٧.

(٧٧) للمزيد عن المواقف ينظر المصدر نفسه، ص ص ٦٨ – ٧٥.

(٧٨) ايهم هاني حياصات، المصدر السابق، ص٢٠.

(٧٩) علي عبد الكاظم، المصدر السابق، ص ٣١.

(٨٠) محمد ابو رمان ونيفين بندقجي، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٨١) علي عبد الكاظم، المصدر السابق، ص ص ٣٢– ٣٣.

(٨٢) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص ٥١.

(٨٣) علي عبد الكاظم، المصدر السابق، ص ٣٢.
(٨٤) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص ٥٢.
(٨٥) محمد ابو رمان ونيفين بندقجي، المصدر السابق، ص ١٨٨.
(٨٦) علي عبد الكاظم، المصدر السابق، ص ٢٣.
(٨٧) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص ٥٣.
(٨٨) تريز حداد، المصدر السابق، ص ٨٤.
(٨٩) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق ، ص ٥٣.
(٩٠) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(٩١) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(٩٢) مصطفى الطحان، تحديات سياسية تواجه الحركة الإسلامية، تقديم محمد عمارة، ط٢، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ( القاهرة، د، ت )، ص ٦٢.
(٩٣) مناع، المصدر نفسه، ص٤٤.
(٩٤) محمد عبدالله الشوابكة، واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة ظفار (سلطنة عمان ) المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠٢١، ص ص ٣١٨ – ٣٢٣.
(٩٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٦.
(٩٦) علي عبد الكاظم، المصدر السابق، ص ٣٣.
(٩٧) المصدر نفسه، ص ٣٣.
(٩٨) ثائر نجرس هزاع التكريتي، المصدر السابق، ص١٦٦.
(٩٩) سورة البقرة، الاية ٢٥٦.
(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٦٦.
(١٠١) المصدر نفسه ، ص ١٦٦.
(١٠٢) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص٥١.
(١٠٣) المصدر ، ص ٥٣.
(١٠٤) مهددي جردات، المصدر السابق، ص ١٦.
(١٠٥) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص ٥٤.
(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(١٠٧) دراسة حول واقع المرأة في الاحزاب السياسية الأردنية، مركز القدس للدراسات السياسية، ص ١٦ منشور بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٧ على الموقع: www. Alqudscenter.org
(١٠٨) بالنسبة لجماعة الاخوان المسلمين فقد جاء اهتمامها بالمرأة منذ بداية تأسيسها إذ اهتمت بها وانشأت قسم خاص للأخوات المسلمات عام ١٩٣٨، وعبرت عن امكانية المشاركة السياسية للمرأة في أربع قضايا أساسية تمثل بالانتخابات واختيار المرأة في المجالس المنتخبة والعمل عموما وتولي المرأة الوظائف العامة والحكومية، ونتيجة لذلك تزايدت اعداد النساء المنظمات الى جماعة الاخوان المسلمين التي كان يسمح لها ان تمارس انشطتها علنا، وعلى الرغم من صعوبة العمل السياسي في مرحلة الستينيات والسبعينيات الا ان النساء تابعن عملهن العام في الجمعيات الخيرية ينظر حلمي الاسمر، الحركة الإسلامية في الأردن، في كتاب محمد اشتية،

الفكر السياسي للحركات الإسلامية تجربة مصر والأردن وفلسطين، ط١، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، البيرة– فلسطين ١٩٩٩، ص ٦٤ ؛ ياسر عبد الرحمن خلف، المرأة في سوق العمل، الجنادرية للنشر والتوزيع،عمان ٢٠١٥، ص ١٤ ؛ دراسة حول واقع المرأة في الاحزاب السياسية الأردنية، المصدر السابق، ص ١٦.

(١٠٩) مهدي جردات، المصدر السابق، ١٣.

(١١٠)النظام الاساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي، المصدر السابق، ص ٣.

(١١١) ثائر نجرس هزاع التكريتي، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(١١٣) دراسة حول واقع المرأة في الاحزاب السياسية الأردنية، المصدر السابق، ص ١٨.

(١١٤) ايهم هاني حياصات، المصدر السابق، ص١٠٣.

(١١٥) دراسة حول واقع المرأة في الاحزاب السياسية الأردنية، المصدر السابق، ص ١٨.

(١١٦) احمد موصللي، المصدر السابق، ص ٢٦٣.

(١١٧) مهدي جردات، المصدر السابق، ص١٣.

(١١٨) احمد جميل عزم، حزب جبهة العمل الإسلامي، في كتاب هاني الحوراني واخرون، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، مركز الأردن للدراسات، دار سندباد للنشر، عمان ١٩٩٧، ص ١٠٠.

(١١٩) مهدي جردات، المصدر السابق، ص ١٣.

(١٢٠) دراسة حول واقع المرأة في الاحزاب السياسية الأردنية، المصدر السابق، ص ١٨.

(١٢١) عبدالله راشد العرقان و ياسر طالب الخزاعلة، النظام السياسي الأردني، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٢٠، ص ٤٩.

(١٢٢) مهدي جردات، المصدر السابق، ص ٤٩.

(١٢٣) دراسة حول واقع المرأة في الاحزاب السياسية الأردنية، المصدر السابق، ص ١٦.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٢٥) مهدي جردات، المصدر السابق، ص ٤٨.

(١٢٦) اتسم موقف جماعة الاخوان المسلمين بعدم الثبات في علاقاتهم مع الحكومة الأردنية، إذ تأرجحت مواقفهم بين التأييد والمعادات والوسطية من الاحداث السياسية والاجتماعية، فبدأت سياستها بعلاقات جيدة مع الحكومة الأردنية وكانت نابعة من مباركة الملك عبد الله الاول لتأسيس جمعيتهم في شرق الأردن. وشهدت العلاقة درجة اكبر من الاستقرار والتعايش بعد عام ١٩٥٧ وحل الاحزاب السياسية، وكانت الجماعة حريصة على عدم حدوث مخالفات صريحة للسلطات وعلى الرغم من انها دأبت بين الحين والآخر على انتقاد تصرفات الحكومة، وقد تطورت العلاقة مع أحداث ايلول في العام ١٩٧٠ إذ وقفت الجماعة على الحياد في الصراع العسكري بل ودعمت النظام سياسيا ورمزيا، وخلال فترة الستينيات والسبعينيات وشطر من الثمانينيات مكن النظام الجماعة من مساحات واسعة من النشاط المجتمعي والعمل في مؤسسات الدولة المختلفة ما وفر لها بوابات التجنيد والتأثير، وابان مرحلة تأزم العلاقات الأردنية السورية في بداية الثمانينيات آزرت جماعة الاخوان ودعمت مواجهتها مع النظام السوري خلال الفترة ١٩٧٩– ١٩٨٢ وحينها اتفق موقف اخوان الأردن مع اخوان سوريا دعما للحكومة الأردنية، وبعد منتصف الثمانينات وفي حكومة زيد الرفاعي ١٩٨٥– ١٩٨٩ قدم الملك

الحسين بن طلال خطابا غير مسبوقا ضد جماعة الاخوان المسلمين واتهمهم بخديعته، فبدأ سياسة التضييق على الاخوان التي استمرت حتى عام ١٩٨٩ وصل الى حد منع خطباء الاخوان من الخطبة في المساجد واقالة عدد من قياداتهم، ونتيجة لذلك حدث هبة شعبية دفعت الملك الحسين الى اعادة الحياة الديمقراطية. وفي حقبة التسعينيات وما رافقها من احداث كان سببا في تصدع العلاقة بين الجماعة والحكومة سيما ما يتعلق بمباحثات مدريد للسلام عام ١٩٩١ وقضية التطبيع مع اسرائيل وهو ما جعل الاخوان تعارضه بشدة. محمد ابو رمان وحسن هنية، الحل الإسلامي – الإسلاميون والدولة وارهاصات الديمقراطية والامن، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان ٢٠١٢، ص ٣٣ ؛ عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص ٤٩ ؛ نفيين مسعد، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(١٢٧) ايهم هاني حياصات، المصدر السابق، ص ٨٨.

(١٢٨) احمد جميل عزم، المصدر السابق، ص١٠٨.

(١٢٩) المصدر نفسه ، ص ص ١٠٨- ١٠٩.

(١٣٠) عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص٥٢

(١٣١) محمد ابو رمان وحسن هنية، المصدر السابق، ص ٣٧.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٣٤) ايهم هاني حياصات، المصدر السابق، ص ٢٨.

(١٣٥) اثارت المشاركة في الانتخابات جدلا في صفوف الاخوان، وبالرغم من ذلك وافق الاخوان على المشاركة فخاضت الجماعة انتخابات ١٩٥١ و١٩٥٤ من خلال افراد مستقلين وليس باسم الجماعة وحصلوا على بضعة مقاعد نيابية، وفي انتخابات ١٩٥٦ خاضت الجماعة الانتخابات باسمها ومنحت مرشحيها المرونة الكاملة في طرح برامجهم على اساس حزبي وحصلت الجماعة على ٤ مقاعد، وفي انتخابات ١٩٦٢ فاز عن الاخوان نائبان وفي انتخابات ١٩٦٧ فاز نائبان ايضا. ينظر عبد الحليم مناع العدوان، المصدر السابق، ص٤٩ ؛ ابراهيم غرايبة، الاداء السياسي والتنظيمي، المصدر السابق، ص٣٦.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٣٧) ايهم هاني حياصات، المصدر السابق، ص ٩١، احمد جميل عزم، المصدر السابق، ص ٩٣.

(١٣٨) زيد عيادات، الحركة الإسلامية والمشاركة السياسية ، في كتاب هاني الحوراني واخرون، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، مركز الأردن للدراسات، دار سندباد للنشر، عمان ١٩٩٧، ص١٥٦.

(١٣٩) قامت حكومة الدكتور عبد السلام المجالي في اب ١٩٩٣ بوضع قانون مؤقت للانتخابات يقوم على اساس الصوت الواحد للناخب الواحد بدلا من تعدد الاصوات للناخب بعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. ينظر احمد جميل عزم، المصدر السابق، ص١٠٧.

(١٤٠) ايهم هاني حياصات، المصدر السابق، ص ص٩١-٩٢

(١٤١) جمال الخطيب، تاريخ الحياة البرلمانية في الأردن، في كتاب جميل الشمري واخرون: مستقبل العمل البرلماني في الأردن، مركز البديل للدراسات والابحاث، عمان ٢٠١٢،ص٣٢

(١٤٢) ايهم هاني حياصات، المصدر السابق، ص ٩٣.

(١٤٣) هاني الحوراني، المصدر السابق ، ص ص ٢٨٠-٢٨١

(١٤٤) منار محمد الرشواني، الاحزاب السياسية في الأردن تاريخها الانتخابي. منشور بتاريخ ٣/١٠ /٢٠٠٤ في الشبكة الدولية الانترنت على الموقع p1. www.aljazeera.net

(١٤٥) جمال الخطيب، المصدر السابق، ص ٣٩

(١٤٦) عبلة ابو علبة، مجلس النواب والاحزاب السياسية، في كتاب جميل الشمري واخرون: مستقبل العمل البرلماني في الأردن، مركز البديل للدراسات والابحاث، عمان ٢٠١٢ ص ٦٣